

ظاهرة التَّمييط

(دراسة تأثير الصُّعود اليميني المتطرّف الأوروبي على ملفات اللُّجوء والهجرة)

The phenomenon of profiling

(Examining the impact of the European far-right rise on the asylum and immigration files)

د. سماح عبد الفتاح أبو الليل

معهد أكتوبر العالي للاقتصاد

ملخص الدراسة:

تعد قضايا اللجوء والهجرة إحدى أهم اهتمامات الفضاء الدولي حاليًا، في ظل تصاعد الأزمات في منطقة الشرق الأوسط في سوريا، اليمن ومن قبلهما العراق وأفغانستان وإريتريا، وما لها من تداعيات مختلفة على دول الإرسال والاستقبال. وعلى الرغم مما يقدمه علم السياسة والقانون الدولي من تفسيرات وحلول ووضع أطر سياسية وقانونية في محاولة لفهم وتقنين آليات التعامل مع أزمة اللاجئين من خلال القرارات السياسية والاتفاقات والمعاهدات الدولية، إلا أن هناك جوانب يصعب تفسيرها. الأمر الذي جعل لعلم النفس السياسي دورًا بارزًا في تفسير الأزمات والصراعات في العلاقات الدولية، خاصةً إذا كانت الأزمة ترتكز إلى الكثير مما يُسمى "سوء الإدراك"، وما يندرج تحته من خلال ظاهرة "التتمييط"؛ ولذا تسعى هذه الدراسة إلى بحث وتحليل سوء الإدراك من خلال التركيز على ظاهرة "التتمييط" على الموقف الأوروبي، خاصةً في ظل تنامي دور أحزاب اليمين المتطرّف داخل دول الاتحاد الأوروبي. من خلال ثلاثة محاور بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، وهي:

- **المحور الأول:** يناقش الإطار المفاهيمي والنظري المُفسّر لظاهرة "التتمييط" من خلال اقتراب "سوء الإدراك" على السياسة الخارجية للفاعلين (الدول - الاتحاد الأوروبي).

- **المحور الثاني:** يدرس الموقف الأوروبي تجاه مشكلات اللجوء والهجرة.
 - **المحور الثالث:** يتناول الصعود اليميني المتطرف في أوروبا، وانعكاسات ظاهرة التتميط على السياسات الأوروبية.
- الكلمات الدالة:** اللّاجئين- الهجرة- سوء الإدراك- ظاهرة التتميط- الإسلاموفوبيا- أحزاب اليمين المتطرف- الاتحاد الأوروبي.

Abstract:

The two issues of asylum and immigration are one of the most important concerns of international space today, in light of the escalation of crises in the Middle East region in Syria, Yemen, and before that, Iraq, Afghanistan and Eritrea, and their repercussions on the various sending and receiving countries. Despite what the science of politics and international law provides in terms of interpretations, solutions, and political and legal frameworks in an attempt to understand and codify the mechanisms of dealing with the refugee crisis through political decisions, international agreements and treaties, there are aspects that are difficult to interpret, which made political psychology a prominent role in interpreting crises. And conflicts in international relations, especially if the crisis is based on a lot of what is called "misperception", and what falls under it through the phenomenon of "stereotyping". Therefore, this study seeks to research and analyze the misperception by focusing on the phenomenon of "stereotyping" on the European position Especially in light of the growing role of far-right parties in the European Union. Through three axes, in addition to the introduction and conclusion, the first axis discusses the conceptual and theoretical framework that explains the phenomenon of "stereotyping" through

the approach of "misperception" to the foreign policy of actors (states – the European Union). The second axis discusses the European position on the problems of asylum and immigration, while the third axis deals with the rise of the extreme right in Europe and the implications of the phenomenon of stereotyping on European policies.

Key words: refugees, immigration, misperceptions, stereotyping, Islamophobia, extreme right parties, European Union.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري المُفسّر لتأثير سوء الإدراك وظاهرة التَّنْمِيط على السياسة الخارجية للفاعلين:

يُجمع دارسو العلوم السياسية على أن هناك تفاوت بين الواقع كما هو كائن، وبين الواقع كما يتصوره الإنسان. ومن ثم، فإن السلوك الإنساني ما هو إلا رد فعل أو نتيجة للواقع كما يدركه الفرد. وعليه، فإنه يمكن القول إن ما يُسمى "بالبيئة النفسية" ممثلة في (العقائد والإدراكات والتصورات) تمثل المتغير الوسيط، وتؤثر من خلاله "البيئة الموضوعية" (النسق الدولي - النظم السياسي، والخصائص القومية.. إلخ)^(١).

ويعد الإدراك من العمليات المهمة التي يقوم بها الإنسان في محاولة لتفسير وفهم الأحداث المحيطة به، ومن ثم تحليلها وتقييمها في إطار البيئة الاجتماعية والسياسية التي يحيا فيها وصولاً لوضع حلول أو القيام برؤود أفعال حيال هذه الأحداث، وذلك استناداً إلى كَوْن السلوك البشري لا يتشكل من مثير واستجابة فحسب، فالإدراك كما يتم تعريفه هو عملية عقلية معرفية يتم فيها إدراك المثيرات الاجتماعية بمساعدة الحواس، وتفسيرها في ضوء الإطار المرجعي، والخبرة السابقة، والظروف المحيطة^(٢)، والمعلومات المتوفرة ومصدرها. ويتشكل الإدراك بفعل تضافر وتداخل مجموعة من المصادر كالدين واللغة والثقافة والعرق والتنشئة الاجتماعية والذاكرة الجماعية والتاريخية والخبرات الشخصية. ومن ثم، فإن تلك المصادر تحدد من نحن ومن هم. بمعنى آخر، فهي تحدد الهوية المجتمعية للجماعات المختلفة.

أما "سوء الإدراك"، فهو مصطلح مرن يصعب تعريفه وقياسه. وثمة مقاربتان عامتان لتعريفه، تتعامل معه الأولى كنتيجة والثانية كعملية، فمن حيث إنه نتيجة، يُعد سوء الإدراك بمنزلة الفارق بين الإدراك والواقع، بمعنى الفرق بين العالم كما يدركه صانع القرار، والعالم كما هو بالفعل. أما من حيث كونه عملية ينجح فيها صانع القرار عن النموذج العقلاني القياسي لمعالجة المعلومات^(٣).

وقد أشار "هانز روزلينج" في كتابه الواقعية Fact fullness، إلى عدد من الإنحيازات النفسية والإدراكية التي تكمن وراء سوء إدراكنا للعالم؛ حيث إننا نميل إلى فهم العالم من خلال التفكير البسيط والحدسي عن طريق القصص المثيرة والمبسطة، كغريزة الفجوة أو الميل لإدراك العالم كصراع بين الخير والشر والنظر إلى القضايا الخلافية من خلال الانقسام إلى معسكرين، دون النظر إلى مساحات الاتفاق بين كلا الطرفين^(٤).

ومثلما يؤثر الإدراك وسوء الإدراك في العلاقات التفاعلية (التعاونية والصدامية) بين الأفراد، فهو يؤثر كذلك في العلاقات الدولية على ثلاث مستويات: المستوى الأول: الدول، فعلاقات الدول الرسمية وسياساتها الخارجية تتأثر بكيفية إدراك كل دولة لأفعال الدول الأخرى، ومن ثم خلق تفاعلات تتسم بالصدام أو التعاون أو الحياد. المستوى الثاني، مستوى الشعوب؛ حيث إن الصور الذهنية التي تشكلها الشعوب عن بعضها البعض، تخلق صورة ذهنية لكل شعب من الشعوب تجاه الشعوب الأخرى. الأمر الذي يؤثر سلباً أو إيجاباً على العلاقات الاجتماعية والثقافية والتجارية بين الشعوب. كما أنها تؤثر إلى حد كبير على صانع القرار في تغليب خيار من الخيارات المتاحة أمامه، طبقاً لتوجهات الرأي العام. أما المستوى الثالث، فهو مستوى الفاعلين من غير الدولة؛ حيث يلعب سوء الإدراك أو جودته على رؤيتهم للعالم، ومن ثم على أفكارهم ومعتقداتهم، انتهاءً بنمط السلوك لتحقيق الأهداف^(٥).

ويتحدد مفهوم الصراع باعتباره الحالة التي يرى فيها طرفان أو أكثر أن أهدافها أو مصالحها تتناقض بشكل مباشر مع بعضها البعض، ومن ثم يقرر التصرف على أساس هذا التصور. ويتضح من هذا التعريف وجود شرطين لا بد من وجودهما لنشوب النزاع، تحديد التناقض وقرار العمل على هذا الأساس. ومن ثم، فإنه لا يكفي لنشوب الصراع أن يقر طرف ما بالتعارض في الأهداف أو المصالح مع الطرف الآخر، ولكن من الضروري أن يقرر طرف واحد على الأقل التصرف بناءً على هذا التناقض. ويكمن خلف هذا التناقض أنماط

التفكير ومدرجات متصادمة، وكلما ازدادت الهوة بين مدرجات الأطراف، وفقاً لمجموعة من التصورات المغلوطة، كلما ازدادت احتمالات التفاعلات الصراعية ما بين الأطراف المختلفة^(٦).

وتتعدد العوامل المؤثرة والتي تؤدي بصانع القرار إلى "سوء الإدراك"^(٧)، ويعد التفكير النمطي Stereotyping، من هذه المؤثرات المهمة؛ حيث هو نمط من التفكير يعتمد على التصنيف الجامد للأمور، ويتم فيه الاحتفاظ بأفكار ومعتقدات وصور عن الجماعات الأخرى تكاد تكون ثابتة لا تتغير. والجدير بالذكر أن علم النفس الاجتماعي قد اهتم بهذا النوع من التفكير منذ خمسينيات القرن الماضي^(٨)، ويتسم هذا النمط من التفكير بالتبسيط الزائد. كما أنه يؤثر في إدراك الجماعات عن بعضها البعض، لاعتمادها على أفكار ومعتقدات غير صحيحة، وتؤدي إلى ظهور الأحكام المسبقة والتمييزية، الأمر الذي يفرز في النهاية علاقات صراعية غير مستندة على أسباب وحقائق موضوعية^(٩).

ولفهم أكثر للتفكير النمطي أو ظاهرة التنميط، فإنه يجب الأخذ في الحسبان مساهمات كلا من علم النفس والاجتماع في هذا الصدد، على النحو التالي:

- قام عالم النفس "ديفيد شنايدر" David Schneider، بتعريف الصور النمطية على أنها معتقدات يتم بناؤها عن أشخاص أو فئة أو جماعة، فمثلاً هناك صور نمطية للسيارات أو الأشجار^(١٠). وبالتالي، فإن الصورة النمطية التي تنشأ لدى الأفراد قد تكون نتاج تجارب مع الطرف الآخر، مما يدفع الفرد إلى انتهاج فكرة التعميم التي بدورها هي إحدى صور ظاهرة "سوء الإدراك"، ولكن الصورة النمطية حيال طرف آخر قد يكون لها مَسببات أخرى كالتنشئة الاجتماعية والتعليم ودور المؤسسات الدينية، والتي تلجأ إلى تقديم صورة نمطية خاطئة عن الجماعات المختلفة عنها^(١١).
- طرح عالم الاجتماع "نوربيرت إلياس" Norbert Elias، دراسة عن آليات الاستبعاد الاجتماعي، وكيفية استخدام المجتمعات للصور النمطية، وترويج الشائعات، إضافة إلى تعزيز الهوية للإعلاء بشأنها عن طريق مثلاً ما يُسمى بالإرث التاريخي، مقابل الحط من شأن المجتمعات الأخرى وتهميشها^(١٢). بينما قام "إرفينج جوفمان" Erving Goffman، بدراسة كيف تقوم جماعة ما بوضع مجموعة أخرى لتباينهم الجسدي، على سبيل المثال لون البشرة، الجنسية ما لها صفات وملامح مميزة،

الإعاقة الجسدية أو الانتماء إلى دين ما له علامات انتماء (كالحجاب في الدين الإسلامي)، وهو ما يطلق عليه الوصم القبلي Tribal stigma^(١٣).

■ عرّف قاموس إكسفورد الإنجليزي الصورة النمطية بأنها "صورة ثابتة أو فكرة عن نوع معين من الأشخاص أو الأشياء". فهي على سبيل المثال، من الممكن أن توجه الجماعات العرقية (الآسيويون جيدون في الرياضيات)، المجموعات السياسية (الجمهوريون أغنياء)، أو على أساس نوعي (المرأة سيئة في الرياضيات)، المجموعات الديموغرافية (سكان ولاية فلوريدا هم من كبار السن)، والأنشطة (الطيران خطير)، وتوضح الأمثلة الخاصة بالصورة النمطية أنه في بعض الأحيان تكون الصور النمطية دقيقة إلى حد كبير (الهولنديون طويلون)، في حين أن البعض الآخر يكون غير دقيق على الإطلاق (الأيرلنديون عدوانيون). علاوة على ذلك، فإن الصور النمطية خاضعة للتغير، فعلى سبيل المثال جمهورية بوتسوانا تغيرت النظرة لها في التقارير الدولية خلال العقد الأخيرين، من دولة مستضعفة ومتلقية للمساعدات إلى أخرى قادرة على تحقيق معدلات متقدمة من الدخل والنمو الاقتصادي^(١٤).

وقد أنتجت العلوم الاجتماعية ثلاثة مداخل أو مناهج مختلفة لدراسة الصور النمطية وهي:

النَّهْج الأول: هو المدخل الإحصائي^(١٥)؛ حيث يعتبر أن الصور النمطية هي مظهر من مظاهر التمييز بين المجموعات وفق تكوين عقلائي لهذه الصور، بمعنى أن هذا الاقتراب يوضح أن الصور النمطية هي توقعات عقلانية، ومن ثم فالصور النمطية يمكن أن تتغير وفقاً للأساليب الإحصائية. فولاية فلوريدا - على سبيل المثال - وفقاً للصورة النمطية أغلب سكانها من كبار السن، ولكن وفقاً للأسلوب الإحصائي، فالغالبية العظمى من سكان ولاية فلوريدا ليسوا من كبار السن.

النَّهْج الثاني: هو النَّهْج الاجتماعي في التنميط، وينظر إلى القوالب النمطية على أنها تعميمات خاطئة وغير صحيحة في جوهرها لصفات المجموعة، تعكس الأفكار المسبقة الكامنة للصورة النمطية أو غيرها من الدوافع الداخلية. فعلى سبيل المثال، لا تزال الجماعات الاجتماعية التي تعرّضت لسوء المعاملة تاريخياً، مثل الأقليات العرقية والإثنية، تعاني من القوالب النمطية السيئة، وذلك يمكن أن يكون على المستوى الشعبي (الرأي العام)، أو ربما لأن صانع القرار يرغب في إدامة المعتقدات الخاطئة عنها^(١٦).

النَّهْج الثالث: هو "نهج الإدراك الاجتماعي"، المتأصل في علم النفس الاجتماعي، ولقد اكتسب هذا النهج أرضيةً في الثمانينيات من القرن العشرين، وينظر إلى القوالب النمطية الاجتماعية كحالات خاصة من المخططات أو النظريات المعرفية، فالإنسان يواجه بيئةً شديدة التعقيد تضطره إلى خَلْق بيئة ذاتية تمكنه من فَهْم العالم من حوله. وعليه، فإن هذه النظريات هي تعميمات بديهية يستخدمها الأفراد بشكل روتيني في حياتهم اليومية يؤكدون على أن الصور النمطية هي "تمثيلات ذهنية للاختلافات الحقيقية بين المجموعات، مما يتيح معالجة أسهل وأكثر فعالية للمعلومات. وعلى الرغم من أن الصور النمطية تكون انتقائية؛ حيث إنها تركز على سمات المجموعة الأكثر تميّزًا، والتي تجعلها مميزة بين المجموعات المختلفة، تستند هذه الصور النمطية على بعض الحقائق التجريبية، وهي على هذا النحو مفيدة، ولكن قد تنطوي على كثير من المبالغات^(١٧).

والجدير بالملاحظة، أن المبالغات أو الحقائق البديلة في أغلب الأحيان لا تخلق واقعًا من العدم، وإنما تقوم بتضخيم وقائع تحمل ظلًا من الحقيقة.

المحور الثاني: الموقف الأوروبي تجاه ملفات الهجرة واللجوء:

من ناحية سجّل عام ٢٠١٥، أعلى نسبة وصول للاجئين؛ حيث وصل العدد وفقًا لإحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR إلى حوالي ١.٠١٥.٣٠٧ لاجئ، تُوفي منهم حوالي ٣٧٧١ لاجئ^(١٨). ومن ناحية أخرى ما شهدت العاصمة الفرنسية باريس هجمات، يوم ١٣ نوفمبر ٢٠١٥، والتي فرضت تحديًا كبيرًا على دول الاتحاد الأوروبي، في إطار تعاطيها مع هذا الملف، ووضعت علامات استفهام كثيرة حول ماهية الدور الذي يجب أن تلعبه دول الاتحاد حيال هذه الأزمة، وأيهما تعلي الطابع الأمني أم الطابع الإنساني والقيم الإنسانية المشتركة التي تميزها.

وما يزيد من عمق الأزمة، اتجاهات الرأي العام في أوروبا، وما تتناقله وسائل الإعلام الأوروبية عن مخاطر تدفق اللاجئين وانخراطهم في المجتمع الأوروبي، وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتمثلة في انتشار الإرهاب وتفاقم مفهوم الإسلاموفوبيا، وتغيّر التجانس الديموغرافي داخل الدول الأوروبية، وتهديد نمط الحياة الأوروبي وارتفاع أعداد الجرائم .. وغيرها.

فقد وُجِدَت ظاهرة الهجرة القسرية على امتداد التاريخ الإنساني، ومنذ أن وُجِد الصراع على الأرض؛ حيث إن اللجوء مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحاجة الإنسان إلى الأمن، فنجد أن مصطلح اللاجئين وإن كان حديثاً في الفقه الدولي لقد استعمل كلمة اللاجئين للمرة الأولى في فرنسا للدلالة على البروتستانت الذين أُجبروا على الفرار من فرنسا خلال القرن السابع عشر بعد إلغاء مرسوم نانيت Nantes سنة ١٨٦١. كما حدث أيضاً مع العديد من أفراد الجماعات الأخرى، مثل اليهود ومغاربة أسبانيا الذين طردوا بسبب ديانتهم، ولم تظهر هذه الصيغة الرسمية في المواثيق الدولية إلا مع بداية القرن التاسع عشر، خاصةً مع نهاية الحرب العالمية الثانية. كما أن أمريكا اللاتينية واجهت ظاهرة اللاجئين عام ١٨٨٩؛ حيث كانت اتفاقية "مونتيديو" الخاصة بالقانون الجنائي الدولي أولوية إقليمية تناولت اللجوء.^(١٩)

تدفقات اللاجئين ظاهرة عالمية لا تكاد تخلو منها قارة، ولقد شهدت هذه الظاهرة تحولاً ملاحظاً مع بداية القرن العشرين، وأصبح ينظر لها على أنها ظاهرة كونية ضحاياها بالملايين، ولقد زادت حدة هذه الظاهرة مع بداية القرن الحادي والعشرين؛ بسبب كثرة الحروب والصراعات الأهلية^(٢٠)، ورغم أن إفريقيا شهدت القدر الأكبر من تدفقات اللاجئين، إلا أن التوجهات الحديثة لمصادر الهجرة القسرية أخذت تنمو وتتكاثر في مناطق ودول لم تشهد هجرة قسرية من قبل مثلما حدث في العراق ومن بعدها سوريا واليمن. وقد أخذت ظاهرة اللجوء حيزاً واسعاً في الكثير من الاجتماعات والنقاشات الإقليمية والدولية في الآونة الأخيرة؛ حيث أصبحت تلك الظاهرة تشكل عبئاً كبيراً على المجتمع الدولي؛ وذلك بسبب تزايد حجمها وتفاقمها وانتشارها في الكثير من الدول، وما تخلفه من آثار سلبية، خاصةً على البلدان المستضيفة من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية والديموغرافية.

وتشير الإحصائيات إلى تنامي شكل الظاهرة بشكل غير مسبوق، من حوالي ٢.٤ مليون لاجئ في العام ١٩٧٤، إلى ١٠.٥ ملايين لاجئ في العام ١٩٨٥، إلى نحو ١٤.٩ مليون لاجئ في عام ١٩٩٠، وتقدر وفقاً لإحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR لعام ٢٠١٨ بنحو ٦٨.٥ مليون نازح قسري حول العالم، منهم حوالي ٢٥.٤ مليون لاجئ، أكثر من نصفهم دون سن الـ ١٨ عشر.

ولقد تسارعت وتيرة الهجرة إلى دول أوروبا على نحو غير مسبوق، خاصةً بعد تزايد التوترات في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في أعقاب ثورات الربيع العربي، والتي بدأت إرهاباتها في نهاية عام ٢٠١٠، وتحديداً الثورة التونسية، في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠. ولقد رصدت (فرونتكس) وهي الوكالة الأوروبية لإدارة حدود الاتحاد الأوروبي)، في منتصف مايو ٢٠١٤ التدفق الأكبر وغير المسبوق في تاريخ القارة الأوروبية للمهاجرين غير الشرعيين صوب أوروبا؛ حيث تم رصد دخول ٢٥ ألف مهاجر غير شرعي إلى إيطاليا ومالطا في الشهر الأربعة فقط من العام ٢٠١٤، مقارنةً بنحو ٤٠ ألف مهاجر لأوروبا عام ٢٠١٣^(٢١). الأمر الذي جعل ملف اللاجئين على أولويات أجندة الاتحاد الأوروبي، خاصةً بعد تفاقم الأوضاع عام ٢٠١٥؛ حيث شكّل هذا العام نقطة تحوّل جوهريّة في التعامل الأوروبي حيال ملف اللاجئين. ومن ثم، فإنه يمكن رصد ثلاث إشكاليات مهمة فيما يختصّ بملف الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي على النحو الآتي:

الإشكالية الأولى: تحوّل النظر لقضايا الهجرة واللجوء في القارة الأوروبية، والتعامل معها من منطلق أنها إحدى القضايا الاقتصادية، إلى التعامل معها على أنها قضية أمنية وسياسية في المقام الأول. الأمر الذي وضع الاتحاد الأوروبي ودوله في مأزق بين الرغبة في منع وتقييد لطلبات اللجوء، وبين احترام القيم الأساسية، والتي قام عليها الاتحاد، وهي قيم حقوق الإنسان.

ولقد مرّت القارة الأوروبية بمراحل مختلفة بدأت بفتح أبوابها أمام الهجرة واللجوء، خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية والحاجة إلى إعادة إعمار القارة، وفتح الباب على مصراعيه، لكن المرحلة الثانية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والسياسات المغلقة المتبعة والأكثر تشدّدًا تجاه الهجرة غير الشرعية، ووضّع ضوابط أكثر حدة أمام الهجرة واللجوء المُقنّن، خاصةً مع وُضْع بروتوكول الاتحاد الأوروبي الذي يمثل تنظيمًا جماعيًا. إلا أن القارة باتت في اختبار شديد الصعوبة مع انهيار الأوضاع في العراق وأفغانستان، ثم حاليًا في سوريا، وبدائيات تدفق غير مسبوق من اللاجئين من إريتريا والعراق وسوريا. الأمر الذي جعلها في موقف تظهر فيه الاعتبارات الإنسانية أكثر إلحاحًا، لكنها تصطدم بالاعتبارات السياسية والاقتصادية الخاصة بدول القارة؛ ولذا، باتت الدول الأوروبية، كدول ديمقراطية حاضنة لحقوق الإنسان، مطالبة بفتح أبوابها أمام تلك الموجات والتدفقات.

وخلال السنوات الماضية، غلب على سياسات الهجرة الأوروبية الطابع الأمني، بمعنى التركيز على البعد الأمني في إدارة هذا الملف، من خلال مجموعات من السياسات، ركزت من خلالها الدول الأوروبية على التعاون مع دول جنوب المتوسط التي تعد مصدرًا وممرًا للمهاجرين لتشديد الرقابة على حدودها، ومنع تدفق موجات الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تعقب شبكات التهريب، واستقبال المهاجرين الذين تتم إعادتهم مرة أخرى في مراكز الاحتجاز؛ حيث يتعرضون لألوان متعددة من التعذيب وإساءة المعاملة والمعيشة في ظروف غير إنسانية^(٢٢).

بالإضافة لذلك، ركزت سياسات الدول الأوروبية في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية على تشديد الرقابة على حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية، وتشغيل دوريات أمنية في البحر المتوسط لمنع تقدم سفن المهاجرين إلى القارة الأوروبية. وخلال أزمة اللاجئين الراهنة لم يختلف المسلك كثيراً على المستوى الأمني؛ حيث كان تشديد الرقابة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي أحد العناصر الرئيسية في كافة خطط الاتحاد الأوروبي المعلن عنها. وفي هذا الإطار؛ تصاعدت دعوات اللجوء إلى الخيار العسكري، من خلال استخدام قطع بحرية وجوية لضرب المراكب التي تستخدمها شبكات التهريب.

الإشكالية الثانية: التعامل مع ملف الهجرة واللجوء يتم على أساس سياسة كل دولة من دول أوروبا منفردة، بمعنى عدم وجود سياسة موحدة من قبل الاتحاد الأوروبي بشأن عملية اتخاذ القرار للتعامل مع هذا الملف.

الأمر الذي يفسر الصراع القانوني المؤسسي بين دول الاستقبال الأول بحكم الموقع الجغرافي (إسبانيا - إيطاليا - اليونان - قبرص - ومالطا) مع دول الشمال، مثل: (فرنسا - بريطانيا - ألمانيا - النمسا .. وغيرها)؛ حيث تنطلق خطة الاتحاد الأوروبي من مبدأ المشاركة بين كافة الدول الأعضاء في تحمل أعباء إدارة الأزمة، وعدم تكفل دولة واحدة بها، وترفع لواء هذا المبدأ بشكل دائم الدول التي تتحمل العبء الأكبر لاستقبال اللاجئين، خاصة ألمانيا والسويد إلى جانب الدول الحدودية التي تمثل المحطة الأولى لوصول اللاجئين للقارة، وعلى رأسهم إيطاليا واليونان ومالطا؛ حيث تنادي هذه الدول بتحمل كافة دول الاتحاد الأوروبي الأعباء المالية والعسكرية والاستيعابية. والجدير بالذكر أن بعض الدول قد احتجت بأن أوضاعها المالية والاقتصادية لا تسمح بتحمل حصتها من الأعباء، منها: المجر، سلوفاكيا، التشيك، بولندا إضافة إلى النمسا.

وعلى جانب آخر، حاول الاتحاد الأوروبي استحداث أدوات ومؤسسات أوروبية (فوق قومية) يمكن أن تساهم في التقليل من تأثير السلبى للهجرة غير الشرعية؛ حيث تم إنشاء وكالة فرونتكس في العام ٢٠٠٤، ودخولها حيز التنفيذ عام ٢٠٠٥، وتأسيس اليوروسور (وهو نظام مراقبة الحدود الأوروبية) في عام ٢٠٠٨، ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ عام ٢٠١٣، ورغم ذلك فقد ظلت تلك المؤسسات غير قادرة على منع تدفق الهجرة غير الشرعية وطلبات اللجوء السياسي إلى أوروبا، وتظل الكلمة العليا في التعامل مع ملف الهجرة واللجوء في يد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ورغم جهود التنسيق بين كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بدت السياسات الأوروبية متباينة إلى حد كبير، فبينما هناك دول تستقبل اللاجئين بشكل مكثف مثل ألمانيا وفرنسا، كانت هناك دول أخرى ترفض استقبال اللاجئين واتخاذ إجراءات متشددة، مثل: المجر والنمسا^(٢٣).

الإشكالية الثالثة: حالة الصعود المتنامي لوزن قوى اليمين المتطرف، لاسيما منذ العام ٢٠١٤، والواقع أن هذه الأحزاب في الوقت الحاضر لم تعد ظاهرة هامشية في المشهد السياسي الأوروبي، بل إنها أصبحت ذات ثقل شعبي لا يُستهان به، وطرفاً ثابتاً في المعادلات الانتخابية، وفاعلاً سياسياً يتزايد تأثيره في صياغة الرأي العام الأوروبي، خاصةً بعد تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وموجات الإرهاب التي تضرب المدن الأوروبية^(٢٤).

ولقد تم التركيز على هذه الإشكالية، وتم تناولها بشيءٍ من التفصيل في هذه الورقة، من خلال تحديد ماهية أحزاب اليمين في الدول الأوروبية، وأسباب الصعود اليميني، وكيف أثر ذلك على سياسات اللجوء والهجرة. والجدير بالذكر أن مفهوم أحزاب اليمين، وخاصةً أقصى اليمين من المفاهيم غير الواضحة؛ حيث لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول ماهية المقصود بالمفهوم، شأنه في ذلك شأن أغلب مفاهيم العلوم الاجتماعية والسياسية^(٢٥)، ولقد عرف الباحث الفرنسي "بيار أندريه تاجياف"، مفهوم أقصى اليمين بأنه "القومية المعادية للأجانب، أو القومية العنصرية ذات الأسس الإثنية، القائمة على العرق، الثقافة أو التاريخ"، ويمثل كره الأجانب أحد مظاهرها الأكثر تجلياً، ومن ثم فإنه يمكن القول إن أحزاب أقصى اليمين هي عائلات سياسية تقع في محيط الخريطة الحزبية، وتوصف أيضاً بالتطرف^(٢٦).

❖ أهم الركائز التي تقوم عليها سياسات الأحزاب اليمينية المتطرّفة:

أولاً: معاداة الأجانب؛ حيث تتبنى أحزاب اليمين المتطرّف سياسات مُتشدّدة أو مُتطرّفة ضد الآخر، انطلاقاً من بُعد الهويّة باعتبارها إحدى الركائز المهمة في الخطاب السياسي للأحزاب اليمينية المتطرّفة، فشعار (أوروبا للأوروبيين) هو جوهر فلسفة هذه الأحزاب^(٢٧). فالدول الأوروبية يجب أن يقطنها سكانها الأصليون، والذي يمثل في إدراك أقصى اليمين "نحن"، ولا مكان فيها للأجانب الذين يمثلون "الآخر"، وهم بمنولة الخطر الذي يهدد المجتمعات الأوروبية، ويروج هذا التيار لفكرة أن استمرار تدفق المهاجرين سيؤدي إلى انقراض الهويّة الأوروبية الأصلية^(٢٨).

ولذا فإن هذه الأحزاب تتخذ موقفاً مُتشدّداً صارماً ضد الهجرة؛ لأنها ستأتي بمهاجرين من خارج السياق، خاصةً بعدما عرف بثورات الربيع العربي، والتي نتج عنها موجات من الهجرة غير الشرعية، وهو ما مثّل تحدياً غير مسبوق للعلاقات العربية/ الأوروبية، ويزيد الوضع خطورة مع حدوث مواجهات أو ضربات إرهابية داخل دول أوروبية على غرار ما حدث في فرنسا، مما عزّز من الرؤى السائدة أصلاً داخل أوروبا عن فكرة الإرهاب العربي أو الإسلامي وخطورته على مصالح الأمن القومي الأوروبي، ودفاعها المستميت عن الهويّة الأوروبية، ورفضها للسياسات الأوروبية في مجال الهجرة واللجوء. ومن ثم لأن هذه الأوضاع تعطي قوة للخطاب اليميني المُتشدّد، خاصةً تنامي شعبية هذه الأحزاب لدى الرأي العام في الدول الأوروبية، مما يزيد من فرصها في الحصول على مزيد من القوة والنفوذ السياسيين^(٢٩).

ثانياً: الشعبوية؛ حيث كان لصعود التيارات المتطرّفة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة تنامي مفهوم "الشعبوية"^(٣٠) populism، والذي يقوم على التبسيط الشديد للقضايا، وطرح وعود بتحقيق أقصى تطلعات الشعوب، عبر سياسات تتسم بالبساطة والجاذبية والغموض، وطغيان الأبعاد العاطفية والتركيز على حالة الاستقطاب والانقسام داخل الدولة وتأجيج مشاعر الغضب تجاه الآخر. هذا إلى جانب أن الخطاب الشعبوي يروج لمعلومات مغلوطة، وذلك في إطار خداع الجمهور المتعمد؛ من أجل الحفاظ على تأيدهم^(٣١).

وتنقسم الشعبوية المجتمع إلى فريقين متصارعين من الناحية الأخلاقية، وتتبنى خطاباً سياسياً احتجاجياً في مواجهة "النخب الحاكمة الفاسدة"، ولأوضاع القائمة. كما تنظر للمشهد السياسي بين هم ونحن أو الشعب

والعدو. ومن ثم، نجد سياسات التعبئة والتأثير على الرأي العام، خاصة في القضايا محل اهتمامهم، ويزعمون أن السياسيين قد تجاهلوا منذ فترة طويلة. وهي تتحاز إلى الاهتمامات العامة كوسيلة لتوسيع نطاق انتشارها، مثل: المبادرات الشعبية، والدفاع عن الإسكان الاجتماعي أو التصدي لجرائم العنف، أو بدء مبادراتها الخاصة. على سبيل المثال، ضد بناء المساجد أو مراكز اللجوء المحلية. ويمكن القول أن تلك الأحزاب تلعب دوراً ممثلاً للأغلبية الصامتة والمدافع عن القضايا التي تمس الشعوب الأوروبية الأصيلة^(٣٢).

وقد شهد العالم الغربي في الفترة الأخيرة حالة من الصعود المتنامي لقوة اليمين المتطرف. فحسم "دونالد ترامب"، السباق الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين (٢٠ يناير ٢٠١٧ - ٢٠ يناير ٢٠٢٠)، وفي السياق ذاته الصعود اليميني المتطرف، والذي ظهر جلياً في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في الدول الأوروبية، أضف إلى ذلك تصويت غالبية البريطانيين لمصلحة انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي؛ حيث تشير هذه الأحداث إلى تصاعد اتجاهات "الارتداد للداخل"، ووجود حالة من الرفض الشعبي لتداعيات العولمة والانفتاح على العالم الخارجي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، وتزايد الدعوات بعودة السياسات الأحادية، وإعلاء المصالح الوطنية، وتراجع السياسات متعددة الأطراف.

ويوضح الجدول الآتي حصاد أحزاب أقصى اليمين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في الدول الأوروبية:

الدولة	الحزب	التاريخ	عدد المقاعد	عدد الأصوات %
المجر	الحركة من أجل مجر أفضل Jobbik	٢٠١٨	٢٤	١٩.٦
فرنسا	الجبهة الوطنية FN	٢٠١٧	٨	٨.٧٥
ألمانيا	حزب البديل الألماني AFD	٢٠١٧	٨٧	١٣.٥
النمسا	حزب الحرية النمساوي FPO	٢٠١٧	٥١	٢٦
هولندا	الحزب من أجل الحرية PVV	٢٠١٧	٢٠	١٣.٠٦
بلغاريا	الوطنيون المتحدون UP	٢٠١٧	٢٧	٩.٢١
إيطاليا	رابطة الشمال Nord Lega	٢٠١٧	١٢٥	١٧.٤
سلوفاكيا	الحزب النازي الجديد سلوفاكيتنا LSNS	٢٠١٦	١٤	٨
اليونان	حزب الفجر الذهبي AD	٢٠١٦	١٨	٦.٩٩

٢٩.٤	٦٤	٢٠١٥	حزب الاتحاد الديمقراطي للوسط UDC	سويسرا
١٢.٨٦	٤٩	٢٠١٤	ديمقراطيو السويد SD	السويد
٣.٦٧	٣	٢٠١٤	مصلحة الفلامون Le Vlamms Belang	بلجيكا

المصدر: فتحي بولعراس، تأثير صعود اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد ٢١٤، أكتوبر ٢٠١٨، المجلد ٥٣ ص ٦٥.

وبالنظر إلى نتائج الانتخابات الأخيرة في الدول الأوروبية، كما هو موضح بالجدول أعلاه، نجد أن هذا التيار مُتجذّر في المشهد السياسي الأوروبي، وهو تعبير عن القبول الشعبي لخطابه السياسي الرفض للعولمة والدعوة إلى عودة الدولة المركزية. والتشكيك في تجربة الاتحاد الأوروبي والتجربة التكاملية، ورفض العملة الموحدة (اليورو). وهنا يجب الإيضاح أن هناك شبه إجماع بين أحزاب اليمين المتطرف في الدول الأوروبية على رفض فكرة الفيدرالية السياسية للاتحاد الأوروبي، إلا أنه يمكن رصد تيارين: الأول، يرفض تجربة الاتحاد بشكل تام، وهو ما يطلق عليه (المعارضة الصلبة). وهناك تيار آخر أكثر مرونة لا يرفض فكرة الاتحاد، ولكنه يرى أن دوره تنسيقي وليس سيادياً ما بين دوله (المعارضة الناعمة)^(٣٣).

ويمكن القول، إن نجاح قوة اليمين المتطرف قد نجحت في استمالة الرأي العام الأوروبي؛ نظراً لأنها أولت الاهتمام بقضايا مهمة، على رأسها فكرة الخصوصية الثقافية والهوياتية للقارة الأوروبية عامة، ولكل بلد أوروبي، وهو ما يختلف عن فلسفة الاتحاد التي تقوم القائمة على التعدد والاندماج. وما تثيره تلك القضية من قضايا أهمها مشكلة الحدود والغاؤها ما بين دول الاتحاد. الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من تدفقات المهاجرين وطالبي اللجوء من بؤر الصراع (خاصة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). ومن ثم تحوّل المجتمعات الأوروبية إلى مجتمعات متعددة الإثنيات، والذي بدوره يهدد الهوية الأوروبية. ويشكل العدد المتزايد من المهاجرين ضغطاً كبيراً على المجتمعات الأوروبية على الأصدمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتستغل قوة اليمين المتطرف ملفات الهجرة واللجوء؛ للترويج لأفكارها، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تعانيها القارة الأوروبية.

والجدير بالذكر أن نسبة البطالة وفقًا لتقرير لوكالة الإحصاء الأوروبية (يوروستات) تقدر بنحو ١٧.٥ مليون شخص^(٣٤)، فضلاً عن أن تزايد أعداد المهاجرين واللاجئين يكرس من تلك الأزمة.

ولكن الجدير بالملاحظة، وعلى الرغم من أن أحزاب اليمين المتطرف تهاجم فكرة الاتحاد الأوروبي، إلا أنها لم يسبق لها مقاطعة الانتخابات الأوروبية؛ حيث يقدر عدد نواب هذا التيار في البرلمان الأوروبي بحوالي ١٧٤ نائبًا من أصل ٧٥١، أي بنسبة ٢٣.١٦٪. كما أن لهم مجموعة برلمانية تأسست في العام ٢٠١٥^(٣٥).

ولا شك أن تجربة التكامل الأوروبي في مآزق كبير، وهي مُهدّدة بالتصدع والانحيار، خاصةً في ظل تنامي قوى اليمين المتطرف في دول الاتحاد، والذي يدعو إلى التفكك والانعزال ومناهضة أفكار التكامل والتضامن الاجتماعي بين الشعوب، ومواجهة التحديات المشتركة، ورفضه للعولمة في كافة صورها، والدعوة إلى فرض إجراءات حمائية لتقييد حرية التجارة، ومحاربة سياسات الهجرة؛ حيث إنها من ناحية تشكل عبئًا اقتصاديًا على الدول، ومن ناحية أخرى فهذه السياسات تهدد الهوية الوطنية؛ حيث إن الأدوات الرئيسة التي تؤدي إلى ازدهار اليمين المتطرف، هي استغلال المخاوف الاقتصادية والاجتماعية، وانعدام الثقة في الطبقة السياسية، وتزايد "شرعية" الإسلاموفوبيا في الخطاب العام.

المحور الثالث: الصعود اليميني المتطرف وظاهرة التثمين تجاه المسلمين:

عرّف الدكتور "إدوارد سعيد"، الاستشراق بأنه "محاولة بناء جديدة للشرق والهيمنة والسيطرة عليه"^(٣٦)، أي محاولة فهم "الأخر" للإسلام، وقد بنى هذا الفهم على الصورة النمطية السلبية للإسلام؛ حيث نجد أن مفردات مثل: (إرهابيون- متطرفون- غير متقبلين للأخر- قمع المرأة- غير حضاري)، هي المفردات اللصيقة بالصورة الذهنية النمطية تجاه المسلمين، في مقابل الحضارة الغربية التي تتسم بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحضارة الإنسانية.

والإسلاموفوبيا هو المصطلح الأكثر استخدامًا لوصف التحيز والمشاعر السلبية والعداء تجاه الإسلام والمسلمين. ويمكن أن تستند ظاهرة الإسلاموفوبيا إلى أفكار حول الإسلام كدين وعلى أفكار حول المسلمين

كمجموعة ثقافية وعرقية. وتصور الأفكار المعادية للإسلام والإسلام والمسلمين كتهديد وجودي لغير المسلمين. ويجادل البعض بأن مصطلح الإسلاموفوبيا هو المعادلة المباشرة لمعاداة السامية، وأن المسلمين أصبحوا "اليهود الجدد" - الأقلية الأكثر كرهًا وتعرضًا للخطر. وتعد نظرية "أورابيا" ركيزة أساسية لدوائر الإسلاموفوبيا الغربية؛ حيث يعتقدون أن النخب الأوروبية والقادة المسلمين قد دخلوا في خطة سرية لـ "أسلمة" أوروبا^(٣٧).

في حين أن ما يُفهم على أنه الإسلاموفوبيا اليوم له تاريخ طويل، فإن المصطلح نفسه صاغه عام ١٩١٨ باحثان فرنسيان. استخدموا المصطلح لتصنيف ما اعتبروه جهدًا سياسيًا من قبل القوى الاستعمارية لتقويض الإسلام^(٣٨). ومع ذلك، لم يتم نشر هذا المصطلح إلا في أواخر التسعينيات، مع تقرير مؤسسة الأبحاث البريطانية للمساواة بين الأعراق Runnymede Trust، الإسلاموفوبيا: تحدٍ لنا جميعًا^(٣٩). ووفقًا للتقرير، فإن مصطلح الإسلاموفوبيا يشير إلى "عداء لا أساس له من الصحة تجاه الإسلام". وتقر المؤسسة بأنه على الرغم من أن المصطلح "ليس مثاليًا"، إلا أنه طريقة مختصرة مفيدة للإشارة إلى الرهبة أو الكراهية للإسلام. وبالتالي، الخوف أو الكراهية لجميع المسلمين أو معظمهم^(٤٠). ومنذ ذلك الحين، تم استخدام المصطلح في كل من السياسة والأوساط الأكاديمية.

ومن بين المفاهيم الصريحة، فإن تعريف "إريك بليش" للإسلاموفوبيا بأنه "مواقف أو عواطف سلبية عشوائية موجهة إلى الإسلام أو المسلمين"^(٤١)، ربما يعد أكثر التعريفات التي لاقت شيوعًا داخل الأوساط الأكاديمية. ويمكن القول، إن الأعمال المبكرة حول الإسلاموفوبيا تعمقت في المقام الأول في التمثيل الإعلامي والقوالب النمطية دون مزيد من التنظير أو الاستجواب للجوانب الهيكلية التي أبلغت أو شكلت الصورة العامة للإسلام والمسلمين.

وأدى استخدام مصطلح الإسلاموفوبيا سياسيًا، إلى رفض البعض لهذا المصطلح باعتباره معياريًا للغاية، فالنقد الرئيس يتعلق بمصطلح "قوبيا"، والذي يعني الخوف المرضي؛ حيث يتم استخدامه بشكل شائع لتصنيف الأمراض العقلية عندما يكون الخوف من شيء ما غير منطقي، ويستحيل السيطرة عليه. وهناك قضية أخرى، وهي أن المصطلح يخلط بين معارضة الإسلام والتحيز تجاه المسلمين. في حين أن معارضة الإسلام قد تترجم إلى تحيز تجاه المسلمين، إلا أن الدراسات التجريبية^(٤٢) - ولزيادة مستوى الدقة وتحتية

التركيز على اللاعقلانية- استبدل بعض الباحثين بها مصطلح الإسلاموفوبيا بفئتين مختلفتين من الناحية التحليلية، وهما معاداة الإسلام ومعاداة المسلمين^(٤٣)، ويمكن تعريف معاداة الإسلام على أنها "تأطير الإسلام على أنه أيديولوجية شمولية متجانسة تهدد الحضارة الغربية"^(٤٤)، في حين يمكن تعريف معاداة المسلمين على أنها معتقدات مفرطة في التبسيط، ومشاعر سلبية وتقييمات للمسلمين كمجموعة^(٤٥).

وعلى الرغم من أن مصطلح الإسلاموفوبيا لا يزال مصطلحًا محل خلاف، وأن البدائل المذكورة أعلاه موجودة بالفعل، فإن بعض العلماء يقترحون الاحتفاظ بها لمجرد أنها أصبحت المصطلح الأكثر استخدامًا لوصف المشاعر المعادية للمسلمين و/ أو الإسلام في النقاش العام والأوساط الأكاديمية. بدلاً من إدخال مصطلحات جديدة، ويجب على العلماء المساعدة في التحديد الدقيق للمصطلحات الموجودة بالفعل^(٤٦).

وقد تصاعدت التعبئة المنظمة ضد الإسلام والمسلمين في الديمقراطيات الليبرالية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة من قبل القاعدة. وأدى هذا إلى ظهور ما أصبح حركة عبر وطنية معادية للإسلام. وتشمل المجموعات الناشطة البارزة رابطة الدفاع الإنجليزية EDL، والأوروبيون الوطنيون ضد أسلمة الغرب PEGIDA، تحت اسم حملة (أوقفوا الأسلمة) .. وغيرها من الحركات المعادية للإسلام^(٤٧).

وربما كان من الممكن القول إن تلك الظاهرة تضرب بجذورها عميقًا في تاريخ قديم حافل من العلاقات المضطربة بين الغرب والإسلام، استقر فيها هذا الأخير في ذهنية الغرب بوصفه تعبيرًا عن خطر داهم محقق يتهدد كل ما هو غربي، ربما انطلاقًا من الصيرورة التاريخية للعلاقة بين الحضارة الإسلامية ونظيرتها الغربية^(٤٨)؛ حيث يرى النشطاء المناهضون للإسلام أنفسهم كجزء من صدام حضاري مستمر يمتد إلى الصراع التاريخي بين الدول الإسلامية والمسيحية، مثل الغزو الأموي لإسبانيا وفرنسا في القرن الثامن، والفتوحات العثمانية للقسطنطينية عام ١٤٥٣، وحصار فيينا عام ١٦٨٣. وبما أنهم ينظرون إلى الإسلام على أنه أيديولوجية شمولية تهدد الحضارة الغربية، فإنهم يسعون للسيطرة على ممارسة الإسلام، والحد منه ووقف هجرة المسلمين، وكذلك يدعو البعض إلى طرد جميع المسلمين من الأراضي الغربية.

وعلى مدى العقدين الماضيين، خضعت العديد من الأحزاب اليمينية المتطرفة أيضًا إلى إعادة توجيهه أيديولوجي معادٍ للإسلام^(٤٩)، وتم وصف ظاهرة الإسلاموفوبيا بأنها "واحدة من كبرى التحديات في أوروبا" على المستوى السياسي^(٥٠).

ويرى "كاس مود"، الباحث في أحزاب اليمين المتطرف، بأن أزمة اللاجئين في العام ٢٠١٥ - على وجه الخصوص- "أطلقت العنان لعريضة الإسلاموفوبيا"^(٥١). كما يجادل بعض العلماء أيضًا بأن سياسات "مكافحة الإرهاب" للدول الغربية هي في جوهرها معادية للإسلام؛ لاستهداف المسلمين كإرهابيين محتملين^(٥٢).

ولقد انتشر المصطلح في المجال الأكاديمي بعد أن تم نشر تقرير بريطاني عن الإسلاموفوبيا بعنوان: Islamophobia: a challenge for us all (الإسلاموفوبيا تحدٍ لنا جميعًا)، وقد تناول هذا التقرير الأحكام المسبقة التي يتم إطلاقها على مسلمي بريطانيا، وحالات الاستبعاد الاجتماعي، والعنف الجسدي وتاريخ وجود الإسلام في بريطانيا، إلى جانب الدور الذي يلعبه الإعلام في تعزيز هذه الظاهرة^(٥٣). ومن ثم، دخل هذا المصطلح قاموس السياسة الأوروبية، وتحوّلت إلى مفردة لها معنى مُحدّد في عصرنا كما حصل في القرن التاسع عشر مع مفردة السامية^(٥٤).

ولقد نال المصطلح درجة من القبول اللغوي والسياسي إلى حد قيام السكرتير العام للأمم المتحدة "كوفي عنان"، برئاسة مؤتمر بعنوان: "مواجهة الفوبيا من الإسلام"، ديسمبر ٢٠٠٤، فضلًا عن إدانة قمة المجلس الأوروبي للفوبيا من الإسلام في مايو^(٥٥) ٢٠٠٤.

❖ **ويمكن الوقوف على بعض الأسباب وراء انتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا على النحو الآتي:**

أولاً: البُعد التاريخي:

يمكن القول إن الفتوحات الإسلامية التي بدأت منذ بداية الإسلام، والتي توسعت حدودها وآفاقها على امتداد قرون طويلة لاحقة، قد شكلت أولى الخبرات المؤلمة التي تعرّض لها الغرب في علاقته بالعالم الإسلامي، تلك الخبرات التي غرست بذور الخوف من الإسلام في الصورة الذهنية لدى الغرب.

ثانيًا: الجهل بالإسلام:

الواقع أن الغرب جاهل لحقيقة الإسلام، فهو يستقي معلوماته عن الإسلام من مصادر تفقر - في كثير من الحالات- إلى الموضوعية والنزاهة والتجرد، أو الإحاطة الكافية بحقيقة الإسلام وجوهره. فالمناهج المدرسية، وحتى الجامعية في العالم الغربي، ما تزال مثقلة بكم هائل من المعلومات المغلوطة والمضللة عن الإسلام، التي تعود في جذورها إلى مرجعيات تحوي الكثير من التعصّب. وفي هذا الإطار^(٥٦)، يشير أحد الباحثين إلى "أن القليل من إنتاج المستشرقين الجدد، وهو كثير في حد ذاته، يذهب إلى صانعي السياسة والقرار في الغرب. بينما يذهب الكثير من إنتاجهم إلى الرأي العام عن طريق أجهزة متطورة للإعلام والدعاية ليؤكد صوراً نمطية أو يشوهها"^(٥٧).

ثالثاً: اختلاف المنطلقات القيمية:

تتداخل التعارضات القيمية والحضارية لترسيم شكل العلاقة بين الإسلام والغرب إلى حد بعيد. فبينما يمكن الإقرار إلى هذا القدر من الصراع الذي يحكم علاقة العالم الغربي بالإسلام يستند في جزء منه إلى اختلافات حضارية عميقة ضاربة بجذورها في التاريخ. وفي هذا الإطار، تقدم نظرية صراع الحضارات Clash of civilization لصاحبها المنظر الأمريكي "سامويل هنتغتون" Samuel P. Huntington في كتابه؛ حيث ركّز "هنتغتون" على الإسلام، وقال بأن "حدوده دموية، وكذا مناطقه الداخلية"، مشيراً لصراعات المسلمين مع الأديان الأخرى، مثل: الصراع في السودان وجنوبه، وبين الهند وباكستان، والصراعات داخل الهند نفسها بين المسلمين والهندوس، وتساءل "هنتغتون" عما إذا كانت الهند ستبقى دولة ديمقراطية علمانية أم ستتحول إلى دولة هندوسية على صعيد ومشكلات الهجرة في أوروبا، وتنامي العنصرية في ألمانيا وإيطاليا ضد المهاجرين من شمال إفريقيا وتركيا، كذا مشكلات المسلمين التركمان في الصين، وصراعات المسلمين الأذربيين مع الأرمن، وصراعات المسلمين في آسيا الوسطى مع الروس، والمسلمين الأتراك في بلغاريا، ولكنه حدّد الصراع بأنه بين العالم المسيحي بقيمه العلمانية من جهة، والعالم الإسلامي من جهة أخرى^(٥٨).

بالإضافة إلى ذلك، فإنه من الممكن أيضاً القول إن جزءاً مهماً من ذلك الصراع يرتكز إلى تضارب المصالح بين الإسلام والغرب؛ بحيث يبدو الغرب على درجة من الاستعداد للقبول بإسلام "معتدل" يضمن مصالحها السياسية والاقتصادية ولا يشكل تهديداً لها^(٥٩).

رابعاً: انتشار الفكر المُتطرّف:

تتمتع المبادئ والنظريات، وبخاصة العقائدية، بطابع مثالي يتيح هامشاً معقولاً من الانفصال بينها من جهة، وبين أتباعها وتطبيقه على أرض الواقع من جهة أخرى؛ حيث إن انتشار الفكر المُتطرّف والعمليات الإرهابية التي يقوم بها معتنقو هذه الأفكار لمن العوامل المهمة التي ساهمت بشكل كبير في انتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا. فعلى سبيل المثال، يمثل انتشار تنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلامياً بـ "داعش" مخاوف حول قدرة المجتمعات الغربية في حماية مواطنيها.

وليس من الخفي على أحد أن الأمة الإسلامية تعاني منذ قرون عديدة واقعاً مأزوماً على مختلف الأصعدة والمستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما ينعكس في صعيد الإسهام الحضاري والمشاركة في ارتقاء الإنسانية وتقدمها. الأمر الذي أدى إلى الخلط بين الأفكار ومعتقبيها، فبم عزو ما يقترفه هؤلاء من أخطاء وتجاوزات إلى الأفكار التي يزعمون تبنيها. وهذا يظهر واضحاً تماماً في حالة الإسلام والمسلمين، إذ يتم تحميل الإسلام مسؤولية السلوك غير السوي الذي يصدر عن بعض المسلمين.

بالإضافة إلى الجهل بحقيقة الإسلام، وإثبات صحة الصور النمطية المرتسمة في أذهان الكثيرين من أبناء الغرب عنهم، والتي تطورت عبر قرون طويلة ظللتها أجواء التصارع والتفاعل المتوتر غير المتوازن بين الجانبين^(٦٠).

وتتركز الإشكالية الأساسية، وهي محل اهتمام هذه الورقة على استغلال "ظاهرة التمنيظ" المتمثلة في حالة الإسلاموفوبيا في نشر معاداتها للمسلمين في أوروبا، سواء أكانوا المهاجرين المقيمين منذ زمن أم الوافدين الجدد، واستغلال ذلك في خطاباتها التي تعتمد على إثارة مشاعر الخوف والغضب وكرهية الآخر، من خلال الترويج لمجموعة من الادعاءات، فهي ترى الإسلام الخطر الأكبر على القيم المسيحية وعلى الهوية الغربية. والنظر إلى زيادة نسبة المواليد لدى المسلمين في مقابل انخفاضها لدى الأوروبيين على أنها مصدر تهديد. أضف إلى ذلك نسبة معتنقي الإسلام من الأوروبيين. كما تربط أحزاب اليمين بين المسلمين وبين تصاعد وتيرة

الإرهاب في أوروبا ويستندون إلى كل الحوادث الإرهابية التي شهدتها الدول الأوروبية مثل حوادث باريس ونيس وبروكسيل، وميونخ وملهى فلوريدا.

وعليه، فإن النظر إلى ظاهرة الإسلاموفوبيا على أنها تعكس حالات فردية أو حوادث عارضة غير صحيح، فتلك الظاهرة أصبحت ظاهرة لها منظريها ومفكريها، فنظرية ما يُسمى بـ "الاستبدال الكبير" le grand replacement نظرية جديدة، تأخذ مساحات متزايدة من الجدل، وأصبحت أيضًا مصدر الإلهام للعديد من الأفراد والحركات العنصرية، والتي تستهدف المسلمين بشكل أساسي. وتعود أصول نظرية الاستبدال الكبير إلى الفيلسوف، والكاتب الفرنسي "رينو كامو"، والذي صك هذا المصطلح في كتاب له صدر عام ٢٠١١.^(٦١)

وهي نظرية يمينية، والتي تتمحور حول فكرتين أساسيتين: أولاً: أن السكان الفرنسيين الكاثوليك البيض، والسكان الأوروبيين المسيحيين البيض عمومًا، يجري استبدالهم بشكل منظم بغير الأوروبيين، خاصةً السكان العرب/ البربر الشرق الأوسطين والشمال إفريقيين وإفريقيين من جنوب الصحراء، من خلال الهجرة الجماعية والنمو السكاني. وثانيًا: توجه نظرية المؤامرة اللوم إلى النخب الليبرالية التي تدعو إلى التعايش، وأنصار العولمة يشتركون معًا في مؤامرة تستهدف تدمير الأوروبيين الأصليين وثقافتهم، مثل: بروكسل والاتحاد الأوروبي، والتي يتم تصويرها على أنها تدير مؤامرة أو مخططًا مسبقًا ومتعمدًا لتنفيذ استبدال الشعوب الأوروبية.^(٦٢)

ومن ثم، نجد أن الخوف من "الآخر" الإسلام قد ظهر جليًا في الخطاب الحزبي الأوروبي وأجندته السياسية، خاصةً مع الصعود اليميني المتطرف في أوروبا، ونذكر على سبيل المثال، الجبهة الوطنية الفرنسية، وهي أول حزب سياسي استخدم مصطلح الإسلاموفوبيا في دعايته السياسية وحملته الانتخابية للتحذير من الإسلام والمسلمين، الحزب النمساوي اليميني الشعبي، والذي وصف الإسلام بأنه "العدو الأول لأوروبا والعالم"، الحزب اليميني الشعبي الدانماركي حذر الجماهير في أثناء حملته الانتخابية من الإسلام كمصدر تهديد لأوروبا. وكذلك ما وصف به زعيم حزب "ليقا نورد الإيطالي" الإسلام، بأنه أكبر مصدر تهديد للثقافة الغربية الأوروبية.^(٦٣)

وفي رسالة النائب الجمهوري في الكونجرس الأمريكي لدعم "خيرت فيلدرز"، زعيم الحزب من أجل الحرية اليميني الهولندي PVV، في الانتخابات العامة الهولندية مارس ٢٠١٧، عبر فيها عن مقدار القلق من عدم التوازن الديموغرافي بقوله "لا يمكننا ترميم حضارتنا بالأطفال الذين يلدهم الآخرون". كما صرح "فيلدرز" أن الإسلام لا ينتمي لأوروبا، ولا يجلب إلا العنف والخطر، والجدير بالذكر أنه نجح في جعل الخطاب حول الإسلام في هولندا وجزء من الرأي العام الأوروبي تصادمياً ورافضاً لما أسماه "أسلمة أوروبا". على الجانب الآخر ذكر أحد قادة حزب البديل الألماني AFD، أن الإسلام غريب علينا؛ ومن أجل ذلك لا يمكن أن ينطبق عليه مبدأ حرية الديانة.

وبالاستناد إلى ما سبق، فإن مظاهر ظاهرة الإسلاموفوبيا كثيرة ومتعددة سواء على مستوى الأحداث فردية، ففي عام ٢٠١٥ امتنع أستاذ جامعي بجامعة فرنسية عن إلقاء محاضراته لوجود طالبة محجبة بالمحاضرة، الأمر الذي أثار حفيظة العديد من الطلاب والأساتذة، وقاموا بالاحتشاد تضامناً مع الفتاة^(٦٤). كما انتشر في العام نفسه على مواقع التواصل الاجتماعي الطفل الأمريكي الذي قام باختراع ساعة، وعند عرضها على معلمه، تم الاشتباه أنه قد اخترع قنبلة، وقد تم احتجاز الطفل من قبل المعلم لحين التحقق من هويته؛ وذلك فقط لأن الطفل يحمل اسم أحمد، وهو ما يدل على انتمائه الديني^(٦٥).

وعلى الرغم من تلك الممارسات الفردية إلا أنه تم رصد مجموعة مثل هذه السلوكيات بطريقة أكثر تنظيمًا وغير معلنة كحملات التفتيش التي تقوم بها السلطات في فرنسا في وسائل المواصلات، وتتسم هذه الحملات بالعشوائية، واستهداف أصحاب الملامح العربية أو الإفريقية فقط.

وعلى صعيد آخر، فبالرغم من أن في عام ٢٠٠٠ عندما نجح حزب الحرية اليميني المتطرف "يورغ هايدر" FPO في أن يكون جزء من حكومة ائتلافية في النمسا، دعا الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على النمسا. كما أعلن كل من "جيرهارد شرودر"، و"بيل كلينتون"، و"جاك شيراك" زعهم واستياءهم من وصول الحزب اليميني المتطرف للمشاركة في سدة الحكم، إلا أن السنوات القليلة الماضية كشفت أن هناك ممارسات تتم على مستوى الحكومات؛ استناداً على حالة الإسلاموفوبيا. ويذكر منها عام ٢٠٠٤ قام البرلمان الفرنسي بالتصويت على القانون الخاص بمنع ارتداء الحجاب بالمدارس الحكومية، وفي عام ٢٠٠٩ قام الحزب اليميني

السويسري بحملة ضد بناء المآذن، ولقد جاءت نتيجة الاستفتاء إيجابية مع أهداف الحملة، خاصةً عندما لعب الإعلام دورًا جوهريًا في هذا الصدد، وروج أن بناء المآذن سوف يهدد القيم السويسرية. إلى جانب ما نشرته الصحف الدنماركية والسويسرية والفرنسية؛ حيث في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥ - وقيل الاستفتاء - نشرت صحيفة "يولانديس-بوستن" الدنماركية ١٢ رسمًا كاريكاتوريًا للنبي ظهر في أحدهم معتمرًا عمامة في شكل قنبلة، وفي أخرى حاملًا سيفًا، وقد غطي عينيه بمستطيل أسود.

ولما بدأت الاحتجاجات من جهات إسلامية، على هذا العمل الكاريكاتوري "الذي يشوه الإسلام، واقرنت الرسوم بمقالة لرئيس التحرير يعرب عن دهشته واستنكاره لهالة القداسة التي يتوج بها المسلمون نبيهم داعيًا إلى فضح التاريخ المظلم لصاحب الرسالة الإسلامية وإبراز حقيقته إلى الرأي العام العالمي^(٦٦).

كما ألهمت نظرية الاستبدال الكبير النيوزيلاندي الذي قام بهجوم على المركز الإسلامي بمدينة كرايس تشرش، في ١٥ مارس ٢٠١٩، وراح ضحيته أكثر من ٥١ قتيلًا وأصيب ٥٠ آخرون. وأشار في البيان الذي أصدره لتبرير عمله الإرهابي إلى نظرية الاستبدال الكبير للمفكر الفرنسي "رينو كامو"، كما ذكر سالفًا^(٦٧).

ومن ثم، فإنه يمكن القول أن ظاهرة التتميط ضد المسلمين أو ما يعرف بالإسلاموفوبيا لم تعد وسيلة للأحزاب اليمينية فقط، بل أصبحت مؤشرات في خطابات القادة والرؤساء، إما بناءً على قناعات أو تماشيًا مع توجهات الرأي العام الداخلي. فرئيس الوزراء المجري "فيكتور أوربان"، حذّر من اللاجئين بوصفهم حاملين ثقافة جديدة مختلفة عن شعوب القارة، الأمر الذي سيؤدي بتلك الشعوب أن تغدو غريبة في أوطانها. كما زعمت "أنجيلا ميركل" أن "التعددية الثقافية فشلت تمامًا" في ألمانيا. وصرح وزير الداخلية الألماني أن "الإسلام ليس له مكان هنا". ثم قال وزير المالية أن الجيل الثالث من المهاجرين أسوأ من الجيل الأول، بالإضافة إلى ما قاله "نيكولاس ساركوزي"، أن فرنسا لا تريد أن "تُلحق" بها الهجرة. كما أعلن "سيلفيو برلسكوني" أن إيطاليا ليست، ولا ينبغي أن تكون أبدًا، "دولة متعددة الأعراق"^(٦٨).

ومع تطور وسائل الإعلام الحديث وثورة تكنولوجيا المعلومات، لم يعد الإعلام المعاصر مجرد أداة لتوصيل المعرفة وتزويد الناس بالخبر أو الحدث، أو حتى مجرد وسيلة للترفيه والتسلية، بل أصبح الإعلام

أيضاً أداة فاعلة في صناعة الرأي العام الذي لم يعد مُستقبلاً للمعلومة أو الخبر فقط، بل أصبح يتفاعل ويتأثر عقلياً وفكرياً وسلوكياً مع ما يتابعه من خلال وسائل الإعلام المختلفة. ويرجع جزء كبير من النجاح الذي حققته أحزاب أقصى اليمين الأوروبية في السنوات الأخيرة، من خلال حملة نشطة للوصول إلى الفئة المستهدفة من طبقات الشعب والتأثير عليه، باستخدام وسائل الاتصال المباشر والشبكي ذات الطابع المستقل وغير المنظم، بدلاً من الاعتماد على وسائل الإعلام الرئيسية؛ وذلك للترويج لأفكارهم السياسية، فأحزابهم فقط هي التي يمكنها إعادة الدول الأوروبية إلى أيام المجد، وأن القيادات السياسية الحالية غير قادرة على مواجهة الخطر الخارجي الذي يهدد دولهم.

في وقت يزداد فيه الوعي بتهديد جديد وعالمي، وهو الخوف من الإسلام؛ حيث يعتمد نجاح العديد من الأحزاب اليمينية المُتطرّفة على عدم ثقة الجمهور الكبيرة بالمسلمين والترويج للإسلاموفوبيا؛ حيث نجحت هذه التيارات في التأثير على الرأي العام في كثير من البلدان الأوروبية؛ حيث يعتقد أكثر من نصف الدنماركيين أن الإسلام يعوق الوئام الاجتماعي. ويريد ثلاثة أرباع المواطنين من ألمانيا الشرقية السابقة "تقييد ممارسة الإسلام" بشكل خطير؛ ونصف البريطانيون يربطون بين الإسلام والإرهاب، ويرى أربعة من كل عشرة فرنسيين المسلمين الذين يعيشون في بلدهم "تهديداً" لهويتهم الوطنية، ويعتقد أكثر من ٥٠ في المائة من النمساويين أن "الإسلام يشكل تهديداً للغرب وأسلوب حياتنا المألوف".

هذا إلى جانب ردود الأفعال العدوانية، مثل: منَع الأذان والطعن في نبي الإسلام، الاعتداء على المساجد، فضلاً عن تدنيس مقابر المسلمين، وصولاً إلى شن هجمات ضد الجاليات المسلمة، وإلقاء القنابل الحارقة عليهم وتوجيه الإساءات اللفظية للنساء المرتديات للحجاب، هذا إلا جانب تعقيد إجراءات الحصول على رخص إنشاء المساجد والمراكز الإسلامية^(٦٩). وعلى الرغم من أن المسلمين في أوروبا ينحدرون من أجزاء مختلفة من العالم - الأتراك في ألمانيا، شمال إفريقيا في فرنسا، والباكستانيين في بريطانيا - إلا أنه يتم النظر إليهم على أنهم كتلة واحدة متجانسة، غير قادرة على الاندماج في المجتمع الأوروبي^(٧٠).

ولقد خلصت الأبحاث التي تبحث في المواقف المعادية للمسلمين والمناهضة للإسلام على مستوى الجماهير إلى نتائج مختلطة. بينما تشير الدراسات الاستقصائية إلى انتشار معارضة هجرة المسلمين وبعض

المواقف المعادية للإسلام^(٧١)، فإن الناس في المجتمعات العلمانية والليبرالية هم في المتوسط أكثر تسامحًا تجاه المواطنين المسلمين والإسلام من الناس في الدول الأكثر تدينًا^(٧٢). ومع ذلك، في هذه البلدان العلمانية، يوجد الأشخاص الذين لديهم أقوى المواقف المعادية للمسلمين بين غير المتدينين^(٧٣)، ويرتكز هذا التعصب جزئيًا على فهم ثقافي للقيم الديمقراطية الليبرالية^(٧٤)؛ حيث لا علاقة للرفض الصريح للممارسات الإسلامية بالمسلمين بصفتهم هذه، بل بالكيفية التي يُنظر بها إلى ممارساتهم على أنها تحيد عن الأعراف من المجتمع^(٧٥). وعلى نحو متصل، وجدت الدراسات التي قارنت المواقف تجاه المسلمين والمحافظين المسيحيين في أوروبا الغربية مستويات مماثلة من التحيز تجاه كلا المجتمعين^(٧٦). ومع ذلك، فإن العمل المكثف على التفكير التأمري المعادي للإسلام بشكل صريح قد وجد أن أقلية كبيرة لديها مثل هذه الآراء. علاوة على ذلك، وُجد أن المواقف المعادية للإسلام مرتبطة بسمات شخصية معينة مثل توجه الهيمنة الاجتماعية^(٧٧).

الخاتمة:

إن ظاهرتي اللجوء والهجرة شأنهما في ذلك شأن الظواهر السياسية مُعقدتان ومتداخلتا الأسباب والنتائج. كما تعدان من أهم القضايا ذات البعد الدولي، خاصة في ظل تنامي بؤر الصراعات في مناطق كثيرة من العالم، وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط الأقرب جغرافيًا لدول الاتحاد الأوروبي. ورغم تعدد المداخل لدراسة وتفسير هذه الظاهرة على المستويين السياسي والقانوني، إلا أنه لا يمكن إغفال دور علم النفس السياسي في تناول هذه القضية من خلال ما يعرف بسوء الإدراك من قبل دول الاتحاد الأوروبي سواء على مستوى الحكومات أم على مستوى الشعوب. والتي كرسّت من عمق هذه الأزمة من خلال ما يعرف بظاهرة التتميط.

ولا شك في أن صعود قوى اليمين المتطرّف في دول الاتحاد الأوروبي قد ساهم في تعميق خطورة هذه الظاهرة، ومحاولة الربط بين ما تعانيه دول الاتحاد الأوروبي من أزمات على المستوى الاقتصادي والأمني والاجتماعي، وبين تصاعد وتيرة اللجوء والهجرة إلى دول الاتحاد. ومن ثم، فإن إشكالية الإسلاموفوبيا لا تخرج عن إطار الزيونوفوبيا أو ما يُعرف بالخوف من الآخر، فإن هناك جهد كبير يقع على كاهل هذا الآخر في إعادة تعريف نفسه في محاولة لتغيير الصورة النمطية له. وهو أمر في غاية الصعوبة، خاصة مع انتشار العمليات الإرهابية، والتي يتم توجيه أصابع الاتهام للإسلام. والحقيقة أن قضية الإسلاموفوبيا لا ترتبط بالخوف من الإسلام كديانة

على قدر ما ترتبط بمجموعة من الظواهر كالهجرة، وارتفاع معدلات الجريمة، العنف، البطالة، الأزمات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تعقيد هذه القضية وتعدد مستوياتها.

ومن ثم، فإنه يمكن القول إننا لسنا بصدد توجهات فردية أو أقليّات، بل أمام إطار فكري ونظري، أصبح مصدراً للإلهام والتعبئة ليس فقط لمعتنقي العنف، ولكن للأحزاب والقيادات السياسية في الغرب.

النتائج:

يمكن استخلاص أهم أسباب ظاهرة الإسلاموفوبيا إلى الآتي:

١. النظر إلى الإسلام على أنه كتلة متجانسة أحادية جامدة لا تستجيب للتغيير.
٢. النظر إلى الإسلام على أنه كائن مستقل ليس له قيم مشتركة مع الثقافات الأخرى وهو لا يتأثر بها أو يؤثر فيها .
٣. النظر إلى الإسلام على أنه دوني بالنسبة للغرب.. بربري وغير عقلائي، بدائي وجنسي النزعة .
٤. اعتبار الإسلام عنيفاً وعدوانياً ومصدر خطر مفضواً على الإرهاب والصدام بين الحضارات .
٥. اعتبار الإسلام إيديولوجية سياسية لتحقيق مصالح سياسية وعسكرية .
٦. الرفض التام لأيّ نقد يقدم من طرف إسلامي للغرب .
٧. استعمال العداء تجاه الإسلام لتبرير ممارسات تمييزية تجاه المسلمين وإبعادهم عن المجتمع المهيمن .
٨. اعتبار العداء تجاه المسلمين أمراً عادياً وطبيعياً ومبرراً.

التوصيات:

١. مواجهة الإسلاموفوبيا عملية مركبة ومعقدة تتشابك فيها الأدوار ولا تنفصل عن بعضها البعض، تلعب فيها المؤسسات الدينية المحلية في العواصم الغربية دوراً لا يكتمل إلا بأدوار الأفراد والمنظمات الإسلامية الدولية.
٢. العمل على تغيير الصورة النمطية للمسلمين، وذلك بالتنسيق ما بين الدول الإسلامية.
٣. نبذ الإقصاء الديني والتمييز على أساس العرق والدين.

٤. نشر ثقافة الاختلاف واحترام الرأي الآخر
٥. العمل على تغيير السلوكيات بما لا يخل مع الثوابت الإسلامية
٦. التعريف بالإسلام الصحيح من خلال قنوات رسمية وبالتنسيق مع المسؤولين في الدول الإسلامية.

المراجع:

- (١) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، مطبعة النهضة المصرية، ١٩٩٨.
- (٢) حامد عبد السلام زهران، علم نفس الاجتماعي، القاهرة: عالم الكتب، الطبعة السادسة ٢٠٠٣، ص ٢٦١.
- (٣) داليا رشدي، تأثير سوء الإدراك في الصراعات والأزمات ... إطار تحليلي، ملحق مجلة السياسة الدولية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، عدد يناير ٢٠١٦ ص ٥.
- 4) Hans Rosling, Ola Rosling, Anna Rosling Roland, Factfulness: Ten Reasons we are Wrong About the world and why things are better than you think, Flatiron Books, 2018
- (٥) المرجع السابق ، ص ٦.
- 6) Daniel Bar-Tal (editor), Intergroup conflicts and their Resolution: A social psychological Perspective, New York: Psychology Press, 2011, pp 3-4
- (٧) للمزيد حول العوامل المؤثرة في سوء الإدراك راجع، داليا رشدي، تأثير سوء الإدراك في الصراعات والأزمات .. إطار تحليلي، ملحق مجلة السياسة الدولية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، عدد يناير ٢٠١٦.
- (٨) ميادة مجدي، الصور النمطية والعلاقة بين المجتمعات.. معضلة الإسلاموفوبيا، ملحق مجلة السياسة الدولية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، عدد يناير ٢٠١٦ ص ٣١.
- (٩) لويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعات والقيادة، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول، ١٩٨٩، ص ٥٢.
- 10) David Shneider, The psychology of stereotyping, New York, The Guil, ford Press, 2004, p 14
- 11) ibed. p.337-338
- 12) Norbert Elias, John L. Scotson, The established and the outsiders. A sociological enquiry into community problems, London, SAGE Publications, 1994.
- 13) Evering Goffman, Stigma: Notes on the management of spoiled identity, New York, Simon & Schuster, Inc., 1963.
- (١٤) خالد حنفي علي، إصلاح المدركات الخاطئة والحد من الصراعات، السياسة الدولية، العدد ٢٠٣ يناير ٢٠١٦، المجلد ٥١ ص ٣.
- 15) Arrow, Kenneth. 1973. The Theory of Discrimination. In O. Ashenfelter and A. Rees, eds. Discrimination in Labor Markets. Princeton, N.J.: Princeton University Press: 3 – 33.

16) Steele, Claude and Joshua Aronson. 1995. "Stereotype Threat and the Intellectual Test Performance of African Americans." *Journal of Personality and Social Psychology* 69 (5): 797 – 811.

17) Pedro Bordalo, Katherine Coffman, Nicola Gennaioli, Andrei Shleifer, *Stereotypes*, 2016. Published by Oxford University Press, *The Quarterly Journal of Economics* (2016), 1753–1794.

١٨) موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، والمتاح على الموقع الإلكتروني:

<https://data2.unhcr.org/en/situations/mediterranean>

١٩) محمد المديوني، وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، ٢٠١٧، ص ١٦١.

٢٠) أحمد الرشيدي (محرر)، الحماية الدولية للاجئين، أعمال ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بالقاهرة في ١٧-١٨ نوفمبر ١٩٩٦، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ط١، ص ٣٦.

٢١) محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات، المستقبل العربي، لبنان، مج ٣٧-ع ٤٣١، ٢٠١٥، ص ٢٢.

٢٢) رشيد خشانة، أوروبا والخيار العسكري في مواجهة الهجرة غير النظامية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/٨/١٦.

٢٣) محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات، مرجع سابق ص ٢٤.

٢٤) ريناس بنافي، صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات: دراسة تحليلية، المركز العربي الديمقراطي، ١٢ مايو ٢٠١٧.
<https://democraticac.de/?p=46400>

25) Paul Hainsworth, *The Extreme Right in western Europe*, (Abingdon Oxon: Routledge, 2008), pp. 5–15

٢٦) فتحي بولعراس، تأثير صعود اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد ٢١٤، أكتوبر ٢٠١٨، المجلد ٥٣ ص ٦٠.

27) Ball Terence "from core to sore concepts: ideological innovation an conceptual changes" *Journal of Political Ideologies* , 4 (3)P.391, 1999

28) Cas MUUDE, *Populist Radical Rights Parties in Europe*, Cambridge university Press, Cambridge UK, 2007),.18–67

٢٩) مصطفى علوي، عوامل صعود اليمين المتطرف في أوروبا، السياسة الدولية، العدد ٢٠٨ إبريل ٢٠١٧، المجلد ٥٢، ص ٨٦-٨٧.

٣٠) للمزيد عن مفهوم الشعبوية انظر:

Jan-Werner Muller, *What is Populism?* University of Pennsylvania Press, 2016, 123 p

٣١) ربهام باهي، تداعيات صعود اليمين في أوروبا والولايات المتحدة، السياسة الدولية، العدد ٢٠٨ إبريل ٢٠١٧، المجلد ٥٢، ص ١١٢.

32) K.Biswas, "Eye to the Right" *Le monde diplomatique*, 27 May 2011, accessed October, 10, 2018

٣٣) فتحي بولعراس، تأثير صعود اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي، ص ٦٥-٦٦.

34) Eurostate, newsrealease, euroindicator, July 2018:

<https://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/9034240/3-02072018-AP-EN.pdf/bfcf5c1a-fca8-4541-aa0a-2d5dc2e090da>

(٣٥) المرجع السابق ص ٦٨.

36) Edward w. Said, orientalism. Vitage, new york, 1979, p.3

37) Bangstad, S. (2013). Eurabia comes to Norway. Islam and Christian-Muslim Relations, 24(3), 369-391; Zúquete, J. P. (2008). The European extreme-right and Islam: New directions?. Journal of political ideologies, 13(3), 321-344.

38) Dinet, E., & Ibrahim, E.H.S.B. (1918). La Vie de Mohammed Prophéte d'Allah. Paris, France: Piazza.

39) Conway, G. (1997). Islamophobia : a challenge for us all. London, UK: Runnymede Trust. <https://www.runnymedetrust.org/companies/17/74/Islamophobia-A-Challenge-for-Us-All.html>

40) Ibid.,p. 4.

41) Bleich, E. (2011). What is Islamophobia and how much is there? Theorizing and measuring an emerging comparative concept. American Behavioral Scientist, 55(12), 1581-1600

42) Leibold, J., Kühnel, S., & Heitmeyer, W. (2006). Abschottung von Muslimen durch generalisierte Islamkritik? Aus Politik und Zeitgeschichte, 1; Helbling, M., & Traunmüller, R. (2018). What is Islamophobia? Disentangling citizens' feelings toward ethnicity, religion and religiosity using a survey experiment. British Journal of Political Science, 50(3), 1-18.

43) Berntzen, L.E., & Sandberg, S. (2014). The collective nature of lone wolf terrorism: Anders Behring Breivik and the anti-Islamic social movement. Terrorism and Political Violence, 26(5), 759-779; Berntzen, L.E. (2019). Liberal roots of far right activism: The anti-Islamic movement in the 21st century. London, UK: Routledge.

44) Berntzen (2019), 11.

45) Ibid.

46) Lean, N. (2019). The debate over the utility and precision of the term "Islamophobia". In I. Zempi & I. Awan (Eds.), The Routledge international handbook of Islamophobia (pp. 11-17). London, UK: Routledge.

47) Berntzen (2019).

(٤٨) المرجع السابق ص ١٠١٠-١٠١١.

- 49) Kitschelt, H. (2012). Social class and the radical right: Conceptualizing political preference formation and partisan choice. In J. Rydgren (Ed.), *Class politics and the radical right* (pp. 224–251). London, UK: Routledge; Berntzen (2019).
- 50) Timmermans, F. (2015). Opening remarks of first vice-president Frans Timmermans at the first annual colloquium on fundamental rights. https://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-15-5754_en.htm.
- 51) Beauchamp, Z. (31 May, 2016). An expert on the European far right explains the growing influence of anti-immigrant politics. Vox. www.vox.com/2016/5/31/11722994/european-far-right-cas-mudde.
- 52) Massoumi, N., Mills, T., & Miller, D. (Eds.) (2017). *What is Islamophobia? Racism, social movements and the state*. London, UK: Pluto Press.
- 53) Gordan Conway, *Islamophobia: a challenge for us all*, Runnymede Trust, London, 1997.
- ٥٤) نعيم إبراهيم الظاهر، ظاهرة الإسلاموفوبيا "الرهاب من الإسلام" كتحدٍ سياسي للعالم الإسلامي والحلول المقترحة لها، ورقة مقدمة في مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ٢٠٠١ ص. ١٠٢٢.
- 55) Danyal babees, *Islamophobia*, New York sun, oct-25-2005
- ٥٦) إدوارد سعيد، الاستشراق: المعرفة/ السلطة/ الإنشاء، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ٢٠٠١، ط ٥.
- ٥٧) مطر جميل، حوار الحضارات السياسي أولاً، المستقبل العربي، العدد ٣٢٥ (أذار ٢٠٠٦) ص ٥٧.
- 58) Samuil P. Huntington (1993), *Clash of civilization*, Foreign Affairs, summer 1993. pp. 22–49
- 59) fawaz Gerges, . *America and political Islam: Clash of cultures of clash of interests?*, 1999Cambridge: Cambridge university press
- ٦٠) نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق ص ١٠١٩.
- 61) Caterina Froio, *Race, Religion, or Culture? Framing Islam between Racism and Neo-Racism in the Online Network of the French Far Right*, *Race, Religion, or Culture? Framing Islam between Racism and Neo-Racism in the Online Network of the French Far Right*, *Perspective on Politics*, Volume 16, Issue 3, September 2018, pp. 696–709
- 62) *La théorie du « grand remplacement »*, de l'écrivain Renaud Camus aux attentats en Nouvelle-Zélande *Le Monde* - Mis à jour le 22 novembre 2019, https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2019/03/15/la-theorie-du-grand-remplacement-de-l-ecrivain-renaud-camus-aux-attentats-en-nouvelle-zelande_5436843_4355770.html
- 63) Faried Hafez, *Islamophobia in Europe*, *Journal of Middle Eastern Studies*, Jordan, vol. 53, pp. 138–139

٦٤) ميادة مجدي، مرجع سابق ص ٣٣.

٦٥) المرجع السابق ص ٣٣.

٦٦) نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق ص ١٠٢٣.

67) Attentat de Christchurch : «Une montée de la violence d'extrême droite» Par Timothée Boutry, Le Parisien, Le 15 mars 2019 à 15h23, modifié le 15 mars 2019 , <http://www.leparisien.fr/faits-divers/attentat-de-christchurch-une-montee-de-la-violence-d-extreme-droite-15-03-2019-8032479.php>

68) K.Biswas, "Eye to the Right," ibid.

٦٩) أبو بكر الدسوقي، جدلية العلاقة بين الإسلاموفوبيا واليمين الأوروبي، السياسة الدولية العدد ٢٠٨ إبريل، ٢٠١٧ المجلد ٥٢، ص ٨٥.

70) K.Biswas, ibid

71) Wright, M., Johnston, R., Citrin, J., & Soroka, S. (2017). Multiculturalism and Muslim accommodation: Policy and predisposition across three political contexts. *Comparative Political Studies*, 50(1), 102-132.

72) Ribberink, E., Achterberg, P., & Houtman, D. (2017). Secular Tolerance? Anti-Muslim Sentiment in Western Europe. *Journal for the Scientific Study of Religion*, 56(2), 259-276.

73) ibid

74) Simonsen, K. B., & Bonikowski, B. (2020). Is civic nationalism necessarily inclusive? Conceptions of nationhood and anti-Muslim attitudes in Europe. *European Journal of Political Research*, 59(1), 114-136.

75) Helbling, M., & Traunmüller, R. (2018). What is Islamophobia? Disentangling citizens' feelings toward ethnicity, religion and religiosity using a survey experiment. *British Journal of Political Science*, 1-18. <https://doi.org/10.1017/S0007123418000054>.

76) Sleijpen, S., Verkuyten, M., & Adelman, L. (2020). Accepting Muslim minority practices: A case of discriminatory or normative intolerance?. *Journal of Community & Applied Social Psychology*, 30(1), 405-418.

77) For Norway, see e.g., Hoffmann, C., & Moe, V. (Eds.). (2017). *Holdninger til jøder og muslimer i Norge 2017: Befolkningsundersøkelse og minoritetsstudie*. Oslo, Norway: Senter for studier av Holocaust og livssynsminoriteter.
